

من أجل الكويت

لنرعى
أهلنا
بنزاهة



الإصدار الرابع
لحملة من أجل الكويت



أثر الفساد على الصحة

تتمثل الثروات الحقيقية في كل أمة فيما تمتلكه من ثروة بشرية، وليس هناك أسمى من المحافظة على صحة هذه الثروات، ولا يتم ذلك إلا من خلال وجود المنظومة الصحية وأهمية الوعي بدورها، وقد أثبت انتشار وباء كوفيد 19، على أن الأمم القوية هي التي استطاعت أن تحافظ على مواطنيها، لأن ذلك يعكس مدى توافر القدرات العلمية، والبحثية، والاقتصادية والإدارية، و الرعاية الصحية ، و تركيز تلك الدول على الاستثمار في صحة مواطنيها، كما أن قوة المنظومة الصحية تعد انعكاسا لبقية السياسات، وتعد مؤشرا لقوة أو ضعف المنظومة الإدارية ، ولذلك من الواجب الوعي بالدور الهام لمكافحة الفساد في القطاع الصحي، حيث تكمن مشكلة الفساد في تشخيصه، وتحديد البؤر التي ينتشر فيها، والاستراتيجيات المقترحة للمواجهة.





مدى أهمية قطاع الصحة وارتباط الفساد بالمنظومة الصحية

يعد التعليم والصحة جناحي النهوض بالأمم، والاعتماد عليهما لتحقيق أي من متطلبات التنمية، وقياس قوة الدولة الاقتصادية ووجهتها، ولا يمكن تحقيق أي خطوات للتقدم بدون إحداث تغييرات جذرية صحيحة في كلا القطاعين، حيث أن أسباب تراجع نهضة الدول النامية تتركز في مثلث (الفقر والمرض والجهل)، والذي لا يمكن علاجه إلا من خلال النهوض بالاقتصاد، والذي يعتمد بشكل مباشر على وجود تعليم متميز وصحة يتمتع بها المواطنون كافة.

وتشير الإحصاءات إلى خطورة تفشي الفساد في المنظومة الصحية، مما يستوجب التيقن من صور الفساد في المنظومة الصحية، والآليات التي يمكن من خلالها معالجته، وقد اتضحت مظاهر الفساد التي ارتبطت بانتشار وباء كورونا ومدى عجز المؤسسات الصحية في التعامل مع الوباء الأمر الذي دفع بالدول إلى فرض الحظر الكلي لفترات طويلة في ظل تعطيل كامل لاقتصاد العالم نظرا لعجز المؤسسة الصحية على مواجهة الوباء.





مظاهر الفساد في القطاع الصحي

لا يمكن الحديث عن مظاهر الفساد في قطاع واحد من قطاعات الدولة، كجزيرة منعزلة بقدر ما يتطلب الأمر دراسة شاملة متكاملة للفساد بصورة، ثم التركيز على مركز البؤرة بعدها في كل قطاع على حدة، فالفساد مركب، فكري، وتربوي، وتعليمي، وثقافي، وتاريخي فجريمة الرشوة في قطاع الصحة، هي نفسها جريمة الرشوة في مختلف القطاعات، طالما أن تعريف الفساد يرجع إلى الموظف، والذي يعتبر هو الطرف الثابت في معادلة الفساد، وما حوله من آليات هي الأطراف المتغيرة.

- تردي الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، الأمر الذي كان يؤدي إلى اضطرار الغالبية منهم للبحث عن العلاج وتلقيه في الخارج مما يؤدي إلى هدر ضخم في ميزانية الدولة، نظراً لغياب الثقة المبنية على المعرفة بعدم نجاعة أساليب التشخيص، ولغياب الكفاءات الطبية في القطاع الصحي.

- آليات اختيار الكوادر البشرية، لا تقوم على أساس خطة منهجية سليمة





بانتقاء أفضل المتخصصين والممارسين، بقدر ما تقوم على المحسوبية، واستغلال النفوذ لتوظيف الأقارب، والأشخاص غير المؤهلين الذين يتحولون عبئاً على القطاع الصحي.

- تتنوع مظاهر الفساد في قطاع الصحة ما بين وضع الاستراتيجيات التي لا تتمتع بالرؤية المدروسة بشكل تام وعميق لتلافي حدوث الفساد، وما لم تكن الرؤية تعتمد الشفافية والنزاهة، والشمولية، فإن ذلك يؤدي إلى فتح الثغرات لتضارب المصالح، ووقوع الفساد.
- استغلال النفوذ في التعيينات، والمحسوبية، والتي تفرز وجود الموالين والمدافعين ممن يقومون بتعيينهم، وبالتالي يصعب توقع أن يقوم أشخاص بالإبلاغ عن شبهات فساد، خوفاً من العقاب والابعاد.
- عدم كفاءة الكوادر الفنية المدربة بصورة تتناسب مع المعايير الدولية.
- وجود الفساد في قطاع الأدوية والمعدات الطبية ومستلزماتها سواء





الجهات التي يعتمد عليها في التمويل بالأدوية من قبل الشركات المتعاقدة لتوريدها، وأجهزة المعامل، وتقديم خدمات التأمين الصحي بصورة مبالغ فيها قد تكون خارج المألوف.

- الهدر في استخدام الأدوية وسوء استخدام المعدات الطبية.
- تضارب المصالح بين العلاج العام والعلاج الخاص مما يؤدي في بعض الأحيان إلى قصور في تقديم الخدمة الطبية العامة على حساب التحويل إلى العيادات الخاصة.
- المحاباة في الابتعاث للعلاج في الخارج.
- التلاعب في الإجازات المرضية.





الصحة في أرقام (2019/2018)

عدد المستشفيات العامة	- 6
عدد المستشفيات التخصصية	- 14
عدد الأسرة في مستشفيات وزارة الصحة والأهلية وشركات البترول	- 8691
تكلفة الأدوية	- 277,745,278
تكلفة الأجهزة	- 62,756,936
تكلفة المختبرات	- 48,777,870
تكلفة المستلزمات الطبية	- 69,591,934
تكلفة العلاج بالخارج خلال الأعوام (2013 - 2014) و (2016 - 2017)	- 717.9 مليون
عدد البلاغات والقضايا المسجلة في 2019 - 2020 بالهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"	- 36





تقييم وإدارة مخاطر الفساد في قطاع الصحة

الفساد في قطاع الصحة فساد قاتل، لأنه يتعامل مع الصحة، ويؤدي بالوصول بالصحة إلى أسوأ المراتب:

- تشخيص الفساد في قطاع الصحة يتم حسب منهجية تقييم المخاطر، والتعرف على صور، ومظاهر المشاكل وأسباب وجودها.
- ليست عملية تقييم مخاطر الفساد كمسألة منهجية وقائية فقط، لكنها ينبغي أن تقوم بوضع الضوابط الضرورية، والبرامج الوقائية التي تؤدي إلى تصحيح مسارات مكافحة ومنع الفساد في القطاع الصحي.
- الفساد في الصحة يجعل منها رهينة مراكز قوى الفساد، ويتصف بكونه فساد متشعب ومركب حيث يتم ملاحظة تضارب المصالح على مستوى الأطباء، وفي الإطار شبه الطبي، وعلى صعيد التعاقدات الدوائية، وهو موجود منذ فترة طويلة، ويحتاج إلى تفكيك هذه المنظومة بصورة كاملة وإعادة تأسيسها، إلا أن ذلك يتطلب وجود استراتيجية هادفة الغرض منها مكافحة الفساد.



- نشر ثقافة الوقاية من الفساد، لمنع أسبابه، وأن يكون ترسيخ ثقافة مكافحة الفساد هدفا للاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة.
- تشكيل كيانات، أو وحدات، تكون بمثابة مصادر تعزيز للنزاهة في كافة قطاعات الصحة.
- دمج برامج مكافحة الفساد في البرامج الدراسية والبحوث، وتأطيرها ضمن مقررات طلبة الدراسات العليا، وتفعيل شراكة مع كبرى المراكز والبحوث العلمية للجامعات الأجنبية ومواصلة التعرف على الدراسات التي تتم حول قضايا الفساد عموما، والصحة خصوصا وإنشاء مكتبة رقمية لتلك البحوث.
- الانفتاح في التعامل مع الكوادر والعاملين في مجال الصحة، وإمداد الخدمات داخل المستشفيات والتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى الانحراف عند اتخاذ القرار من قبل مسؤولي الصحة.





- تنظيم الحملات التوعوية، لإرساء ثقافة التبليغ عن شبهات الفساد وممارسة النزاهة، وإعداد تقارير سنوية تتناول ما تم رصده من بلاغات، والنتائج المترتبة عليها، وعدد حالات الإيقاف التي تتم والتبعيات المترتبة عليها، والمكاسب الشخصية التي يتم تحقيقها على مستوى الأشخاص، باعتبار أن الفساد سوء تصرف في نفوذ سلطة لتحقيق مصلحة خاصة.

من أجل الكويت ... لنرعى أهلنا بنزاهة



نزاهة Nazaha

استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

